مجموعة متفق عليها من الأحكام المشتركة لاتفاقات البلد المضيف لمراكز الأنشطة الإقليمية

(1) تحديد الأطراف المنضمة إلى التقييم القطري المشترك: سيحدد النص المحتمل للنهج المنسق المشترك الأطراف التي دخلت في اتفاق البلد المضيف ، وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والممثل المعين لحكومة البلد المضيف.
(2) غرض للدخول في قانون الإجراءات المنسقة (HCA): سيحدد النص المحتمل للنص المنسق المقيم الشروط والأحكام التي بموجبها ستنفذ مراكز الأنشطة الإقليمية ولايتها الإقليمية عملاً باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة في برشلونة ذات الصلة الاتفاقية وبروتوكولاتها.
(3) الدور الإقليمي لمراكز الأنشطة الإقليمية (RACs): سيحدد نص HCA المحتمل الدور الإقليمي لمركز الأنشطة الإقليمية ذات الصلة وفقًا للقرار 16 لمؤتمر الأطراف IG 19/5 بشأن ولاية مكونات خطط عمل البحر المتوسط.
(4) الموارد المالية:
- سوف يتضمن النص المحتمل للنص المنسق المقيم أحكاماً تحدد الإدارة والمحاسبة المنفصلة لعمليات نقل MTF وسيشير إلى متطلبات الإبلاغ والمراجعة المطلوبة بما يتماشى مع اتفاقات التعاون في المشروع أو أي صكوك قانونية أخرى موقعة بين برنامج البيئة والمراكز الإقليمية لنقل الموارد المالية.
- من الممكن أن يصف نص تقييم المخاطر الائتمانية المحتمل مصدر التمويل بما في ذلك مساهمة حكومة البلد المضيف.
- تعتبر حصة تحويلات MTF إلى مراكز الأنشطة الإقليمية قرارًا يقع على عاتق مؤتمر الأطراف.

(5) مساهمة حكومة البلد المضيف: سيعالج النص المحتمل مساهمة حكومة البلد المضيف (المالية والعينية) ، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت مباني مركز الأنشطة الإقليمية يتم توفيرها دون تكلفة.
(6) موظفو مراكز الأنشطة الإقليمية ، بما في ذلك المدير: لا يبدو أن إنشاء نظام خاص يأخذ عناصر من الاتفاقية العامة لموظفي مراكز الأنشطة الإقليمية ، بما في ذلك المدير ، يعد خيارًا ، إلا إذا كان ذلك ، كما ترى حكومة البلد المضيف، تُمنح مراكز الأنشطة الإقليمية مركز الكيانات الدولية أو الحكومية الدولية وإلى الحد المسموح به بموجب القوانين الوطنية.
(7) الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها مراكز الأنشطة الإقليمية: تقديم امتيازات وحصانات مكافئة لممثلي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المشاركين في الاجتماعات التي تعقدها مراكز الأنشطة الإقليمية ليس خياراً قابلاً للتطبيق ما لم يكن مركز الأنشطة الإقليمية ، كما ترى حكومة البلد المضيف ، منح وضع الكيانات الدولية أو الحكومية الدولية والقدر المسموح به بموجب القوانين الوطنية.
(8) مذكرات التفاهم: يبدو أن إدراج الإجراءات القياسية والمعايير التي تتناول إبرام مذكرات التفاهم في اتفاقيات البلد المضيف المحتملة غير مستحسن.
(9) الأحكام المعيارية النهائية: من شأن نص قانون الإجراءات المنسقة المحتمل أن يتناول تسوية المنازعات / الدخول في حيز النفاذ / المدة / التعديل.